

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة ٩٣

الخميس، ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٨٥

البندان ٣٣ و ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

مشروع قرار (A/51/L.68)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/51/L.68.السيد ويستومورتي (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): يسعدني ويشرفني أن أعرض مشروع القرار
الوارد في الوثيقة A/51/L.68 المتصل بالأنشطة
الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة،
وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة، نيابة عن مقدمي
مشروع القرار.وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن البلدان
التالية تود أن تضاف إلى قائمة مقدمي مشروعالقرار: بابوا غينيا الجديدة، بروني دار السلام،
بنغلاديش، البوسنة والهرسك، تركيا، جزر القمر، جمهورية
تنزانيا المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة، الصين، غيانا، الفلبين، كمبوديا، ليختنشتاين،
ملديف، اليمن.خلال الأيام القليلة الماضية، استمعنا إلى تعبيرات
على نطاق واسع عن القلق البالغ للمجتمع الدولي حول
القرار الذي اتخذته إسرائيل في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧
بالبداً بأنشطة استيطانية جديدة في جبل أبو غنيم في
القدس. وهنا في الأمم المتحدة، تجلّى هذا القلق في
المناقشات التي استمعنا إليها في مجلس الأمن في
الأسبوع الماضي وكذلك في هذا المحفل منذ أمس. رفض
المتكلمون الواحد تلو الآخر رفضاً قاطعاً الإجراء
الإسرائيلي باعتباره يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات
الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبصفة خاصة القرارات ٢٤٢
(١٩٦٧) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، التي تؤكد في جملة
أمر، على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة
وتعتبر جميع التدابير وأعمال إسرائيل التي تسعى إلى
تغيير الوضع القانوني للقدس باطلة. كما اعتبر المتكلمون
القرار يشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة
ولسائر أحكام القانون الدولي. وعلاوة على هذا، عبروايتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

النهائي وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط. وبمقتضى الفقرة ٢ من المنطوق، تطلب الجمعية العامة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيدا دقيقا بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والسارية على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وتتضمن الفقرة ٣ من المنطوق الطلب إلى جميع الأطراف أن تواصل مفاوضاتها، حرصا على السلام والأمن، في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساسها المتفق عليه وأن تنفذ الاتفاقات المعقودة في المواعيد المقررة لتنفيذها. وأخيرا، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوجه نظر حكومة إسرائيل إلى أحكام هذا القرار.

ومقدمو مشروع القرار يعتقدون أنه يمثل الرد المعقول والمتوازن واللازم على قرار إسرائيل. وهو يتضمن أحكاما سيسهم تنفيذها إسهاما هاما في عكس اتجاه الحالة الخطيرة الناجمة عن الإجراء الإسرائيلي الخاطئ. ونحن على اقتناع بأن اعتماد مشروع القرار سيكون عظيم الأهمية في ضمان بقاء عملية السلام على مسارها السليم. وأخيرا، يمثل مشروع القرار في مجمله تأكيدا جديدا على المسؤولية الدائمة التي تتحملها الأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين.

لهذه الأسباب، يوصي مقدمو مشروع القرار الجمعية العامة باعتماده.

هل لي أن أذكر بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نبدأ الآن النظر في مشروع القرار A/51/L.68.

سأعطي الكلمة أولا للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت.

هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيلغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع القرار هذا متحيز إلى جانب واحد. وهو يخص إسرائيل بالذكر ويعود بالضرر على عملية السلام في الشرق الأوسط.

بشكل ثابت عن موقفهم بأن القرار ينتهك نص وروح إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة، لأنه يسعى إلى استباق نتيجة مفاوضات الوضع النهائي بتغيير الوضع القانوني والتكوين الديموغرافي للقدس.

وذكروا أن قرار إسرائيل يعكس جو الثقة المتبادلة اللازم لعملية السلام إذا أريد لها أن تصل إلى خاتمة ناجحة. وقد تناولت الجمعية العامة هذا الوضع بسبب إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ التدابير الضرورية لمعالجة المسألة، على الرغم من الرغبة التي أبدتها الأغلبية الساحقة من أعضائه. وبالتالي أصبح من واجب الجمعية العامة، التي تمثل المجتمع الدولي، أن تعرب عن رأيها بشأن هذه المسألة بعبارة قاطعة، تمشيا مع مسؤولياتها بموجب الميثاق.

وبمقتضى فقرات ديباجة مشروع القرار، تعرب الجمعية العامة عن بالغ القلق إزاء قرار حكومة إسرائيل الشروع في أنشطة استيطانية جديدة في منطقة جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية. وتعرب أيضا عن القلق إزاء ما اتخذ مؤخرا من تدابير أخرى هدفها تشجيع إقامة مستوطنات جديدة. وتؤكد الجمعية العامة أن هذه المستوطنات غير قانونية وأنها تشكل عقبة كأداء أمام السلام. وبالإشارة إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن القدس، يؤكد مشروع القرار أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية، علاوة على الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، التي ترمي إلى تغيير وضع المدينة، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والممتلكات الكائنة فيها، إنما هي باطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع. ويؤكد مشروع القرار مجددا دعم الجمعية العامة لعملية السلام في الشرق الأوسط وللاتفاقات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك الاتفاق الذي عقد مؤخرا بشأن الخليل. وتعرب الجمعية العامة أيضا عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك أثر تلك الصعوبات على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني، بينما تحت الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، بما فيها الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل.

وبموجب الفقرة ١ من المنطوق، تطلب الجمعية العامة إلى السلطات الإسرائيلية أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات أو تدابير، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، تغير واقع الأمر على الطبيعة، فتجهض مفاوضات الوضع

المعلقة. وقد أبدى الطرفان مؤخرا التزامهما بعملية السلام، خاصة بالتوقيع على بروتوكول الخليل وتنفيذه.

ولهذا فإننا اليوم ندعو الطرفين مرة أخرى إلى ضبط النفس واحترام وتنفيذ اتفاقات أوسلو نصا وروحا، والعمل معاصوب تحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. والنرويج تقف على استعداد، كما فعلت دوما، لمساعدتهما على التوصل إلى هذا الهدف الأهم.

السيد حمدان (لبنان): وفد لبنان سيصوت بالإيجاب على مشروع القرار. فالإجراء الإسرائيلي يخالف القواعد العرفية للقانون الدولي، لا سيما قاعدة عدم جواز حيازة الأرض بالقوة. كما أنه يخالف اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي تمنع القوة المحتلة من إجراء تغيير في الواقع الديمغرافي والسكاني للأراضي المحتلة.

لكننا كنا نتمنى لو أن المشروع قد أوضح صراحة أن الإجراء الإسرائيلي ينتهك أيضا الأسس التي تقوم عليها عملية السلام وفقا لقاعدة مدريد المستندة إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فحكومة إسرائيل اتخذت قرارها بإقامة المستوطنة الجديدة دون أية مراعاة لمطالب الجانب العربي، رغم أن موقف هذا الجانب كان معارضا بقوة لذلك الإجراء. واعتبرت إسرائيل أن ما تقوم به هو إجراء في إطار ممارسة حق السيادة، أي أنها ترفض وتستمر في رفض الاعتراف بأن القدس الشرقية ومحيطها أراض محتلة وتخضع لمفهوم القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي أقره مجلس الأمن بعد حرب ١٩٦٧.

نحن نعتبر، أن التساهل مع هذا الإجراء مهما كان المبرر ستكون له آثار سلبية على مسيرة السلام. فهو سيرسل بالتأكيد إشارات تشجع السياسة المتطرفة الإسرائيلية، هذه السياسة التي نعتبرها وحدها المسؤولة عن أعمال العنف التي تجري في المنطقة. ويقع من جرائمها كل يوم المزيد من الضحايا الأبرياء. إن وفدنا يعتبر أن الأمم المتحدة هي المحفل الذي يعكس ضمير العالم، وهي الأداة التي يفترض فيها أن تضمن حماية الضعيف في وجه الطاغية، كما أنها الأداة التي تضمن رسوخ قواعد القانون الدولي في العلاقات الدولية. ونأسف أنه لم يكن من الممكن اعتماد هذا المشروع في

إن إسرائيل اليوم تبكي التلميذات الست ومعلمتهن اللاتي قتلن هذا الصباح في وادي الأردن. إن هذه الجريمة البشعة تؤكد اعتقادنا بأن السبيل الوحيد إلى تعزيز السلم في الشرق الأوسط ودعم العملية السياسية ومكافحة الإرهاب يمر عبر المحادثات المباشرة. هذا هو الأسلوب الوحيد الثابت لصنع السلام في الشرق الأوسط. فالمناقشات العقيمة البعيدة عن واقع الحال السائد في المنطقة لم تسهم قط في تسوية المسائل الخلافية بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وترحب إسرائيل بتأييد الأمم المتحدة الإيجابي لعملية السلام، على النحو المعبر عنه في قرار الجمعية العامة ٢٩/٥١، المعنون "عملية السلام في الشرق الأوسط". وقد تكون للتأييد الدولي لعملية السلام فوائد بشرط أن يكون متسقا مع جهود جميع الأطراف المعنية، ويستهدف التوصل إلى توافق الآراء.

ومن الصعب علينا أن نفهم كيف أن البلدان الراغبة في القيام بدور أكثر نشاطا في عملية الشرق الأوسط تسرع إلى تأييد مشروع قرار منحاز بصورة صارخة، بل والمشاركة في تقديمه. إن عملها لا يتسق على الإطلاق مع رغباتها.

ومن ثم ستصوت إسرائيل ضد مشروع القرار هذا وتدعو الدول الأعضاء التي تؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط إلى أن تحذو حذوها.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سعت النرويج منذ بداية عملية السلام في الشرق الأوسط إلى تيسير التفاهم والتعاون المتبادلين بين القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية وشعبيهما. وبالتالي لا تزال النرويج تشعر بقلق شديد إزاء فقدان الزخم في عملية السلام قبل فترة وجيزة من موعد استئناف مفاوضات الوضع النهائي. وقد أعربنا عن قلقنا في كلمتنا أمام مجلس الأمن يوم ٥ آذار/مارس، عندما حثنا أيضا الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في قرارها بإنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم/هار حوما في القدس الشرقية. وبالتالي ستصوت النرويج لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

ومع ذلك، نعتقد أن من واجب ومن مسؤولية الطرفين نفسيهما أن يحسما الأزمة الراهنة ويتفقا على المسائل

(جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زيمبابوي.

المعارضون: إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٢٢٣/٥١).

بعد ذلك أبلغ وفدا سانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتاتهم. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشارك الولايات المتحدة بلدانا كثيرة أوجه القلق التي أعربت عنها خلال المناقشة التي جرت في هذه القاعة بشأن مسألة أعمال البناء التي تعتمزم الحكومة الإسرائيلية القيام بها في منطقة هار حوما/جبل أبو غنيم في القدس. وأعتقد أن آراء الولايات

مجلس الأمن بسبب ممارسة حق النقض من جانب دولة دائمة العضوية. ونأمل بالتأكيد أن تكرر الجمعية العامة الموقف شبه الجماعي الذي تم الإعراب عنه في المجلس في هذا الصدد من حيث معارضة الإجراء الإسرائيلي واعتباره لاغيا وباطلا.

السيد غويين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد اشترك وفدي مرارا وتكرارا في تقديم مشاريع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وما فتئنا نهدف الى تعزيز العملية، ونرى أنه يتعين علينا أن نبين موقفنا بوضوح كلما واجهت العملية عقبات. وبما أن مجلس الأمن فشل في اعتماد مشروع قرار بشأن المسألة الحالية، نعتقد أن من الضروري لنا أن نؤيد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم. ونود أن نسجل أن بيرو ترى أنه ينبغي أن تهدف عملية السلام الى تحقيق سلام عادل ودائم مع احترام الحدود المعترف بها دوليا؛ ويجب أن تحترم الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

وقد قال وفدي بالأمس إن من المهم والجوهري الإقلاع عن جميع أعمال العنف في هذا الوقت. ولا نزال نعتقد اعتقادا راسخا بأن من المهم والجوهري الحفاظ على السلام والامتثال لقواعد القانون والعدالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت. وستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.68 المعنون "الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران

مؤلفة من ثلاث مراحل، ونأمل أن تفعل حكومة إسرائيل المزيد في المرحلتين الثانية والثالثة. وفي الوقت نفسه اتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على إجراء مفاوضات فورية ومتوازية بشأن مطار غزة، والممر الآمن، وقضايا أخرى.

ولا ينبغي للجمعية العامة أن تقحم نفسها في هذه العملية، إذ أن ذلك لا يمكن أن يحقق إلا بناء عدم الثقة وتصلب مواقف الطرفين، بينما يتعارض مع التقدم الذي يحققه الطرفان لو تركا وحدهما.

وبدلاً من ذلك نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يؤكد اليوم مرة أخرى دعمه للإنجازات التي حققها المشاركون وأن يحترم رغبتهم في العمل سوياً من أجل هدفهم المشترك - ألا وهو شرق أوسط سلمي ومزدهر - دون تدخل من أطراف خارجية.

وهذا هو ما فعلته الجمعية العامة في قرارها السنوي تعبيراً عن دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو مثال على نوع الإسهام القوي والإيجابي الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة للسلم في المنطقة. لكن قرار اليوم يتناقض مع روح الدعم والتشجيع هذه ويقحم الجمعية العامة على نحو غير مناسب في مسائل الوضع الدائم، ويجعل عمل الطرفين المتفاوضين أكثر صعوبة. وتبعاً لذلك صوتت الولايات المتحدة ضد هذا القرار.

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأقدم تعازي حكومتي إلى المواطنين الإسرائيليين الذين فقدوا أفراداً من أسرهم في الهجوم المروع على فتيات المدارس قرب نهر الأردن اليوم. وكما قالت وزيرة الخارجية البرايت هذا الصباح، إن موت الأطفال موت مأساوي بصفة خاصة لأننا نحاول من خلال عملية السلام تهيئة مستقبل أفضل لهم. والعنف لا يمكن أن يكون الجواب. ولن يؤدي إلا إلى مزيد من الضحايا.

السيد كاماتشو اوميسي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يود وفد بوليفيا أن يعلن تصويته على القرار المعنون "الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة".

لقد صوت وفد بوليفيا مؤيداً لمشروع القرار المعروف تحت البندين ٣٣ و ٣٥ من جدول أعمال الجمعية العامة، انسجاماً مع قرارات الأمم المتحدة ولا سيما قرار

المتحدة معروفة جيداً في هذه المسألة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لذكرها مجدداً.

نعتقد أن قرار الحكومة الإسرائيلية ببدء البناء في منطقة هار حوما/جبل أبو غنيم يتعارض مع التقدم والمنجزات التي حققها الطرفان حتى الآن. ولا نعتقد أن هذا العمل يخدم عملية السلام.

وكما ذكر الرئيس كلينتون في وقت سابق، فقد كنا نفضل لو لم يتخذ هذا القرار. فهو يقوض الائتمان والثقة اللازمين للغاية لتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء مفاوضات ناجحة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الشائكة الخاصة بمحادثات الوضع الدائم مثل القدس والمستوطنات.

واسمحوا لي أن أشدد على النقطة الأخيرة لأنها في غاية الأهمية. إن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يتطلب عملية تفاوض نزيهة، عملية لا يقوم فيها الطرفان بعمل من شأنه استباق نتيجة المحادثات بشأن أي من المسائل التي قرر الطرفان تناولها في مفاوضات الوضع الدائم، أو الحكم عليها مسبقاً أو تقرير مصيرها مسبقاً. إن القرار المتعلق بهار حوما/جبل أبو غنيم يفعل عكس ذلك تماماً. ونأسف لاتخاذها.

لقد تحركت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو يمكن تفهمه بدافع من رغبتها في الإعراب عن آرائها بشأن هذه الحالة. ولكن علينا أن نتوخى الحذر الشديد في الاستجابة للتطورات بطريقة بناءة تعزز عملية التفاوض، وأن لا نحد من آفاق تكميل محادثات الوضع الدائم بالنجاح. نحن لا نعتقد قط أن الأمم المتحدة هي المحافل المناسبة لتناول القضايا قيد التفاوض الآن بين الطرفين، على الرغم من الدور المفيد الذي يمكن أن تؤديه والدور الذي تؤديه من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط.

إن سجل الأشهر القليلة الماضية يثبت أن الطرفين نفسيهما إذا ما عملا بصورة مشتركة بوسعهما حل الكثير من المسائل المعلقة التي يتدارسها الآن. فعلى سبيل المثال، على الرغم من ضالة الأمل وعلى الرغم من الخلاف السياسي الكبير، فقد نجحنا في التوصل إلى اتفاق بشأن الخليل. وقد أعلنت إسرائيل المرحلة الأولى من إعادة وزع جديد للقوات من مناطق في الضفة الغربية. ويمثل هذا القرار المتعلق بالمرحلة الأولى امتداداً حقيقياً للسلطة الفلسطينية. وليس هذا سوى الخطوة الأولى في عملية

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): من الطبيعي أن يصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار لأن الإجراء الإسرائيلي ينتهك قواعد القانون الدولي ويخرق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ التي تمنع القوة المحتلة من إجراء تغيير في الواقع الديمغرافي والسكاني للأراضي المحتلة.

وكنا نتمنى لو أن المشروع تضمن الإشارة إلى أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، سواء كانت بمواصلة إسرائيل بناء مستوطنات جديدة أو بتوسيع المستوطنات القائمة هي أنشطة باطلة ولاغية بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا بد بهذا الصدد من أن نشير بالتقدير للموقف الأوروبي بشأن الاستيطان ووضع القدس، حيث اعتبر البيان الأوروبي الأخير القدس الشرقية خاضعة للمبادئ التي تضمنها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ولا سيما عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة. وبالتالي فإن القدس لا تخضع للسيادة الإسرائيلية، بل هي أرض عربية محتلة.

وفي الوقت الذي تشجب فيه بلادي وتدين قرار حكومة إسرائيل بالموافقة على خطط البناء في جبل أبو غنيم، وقرارها السابق ببناء مستوطنات في الضفة الغربية والجولان، فإنها تعتبر أن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة يتنافى بشكل واضح ومطلق مع مبادئ القانون الدولي، وبشكل عقبة رئيسية في طريق السلام، بل يجهض عملية السلام ويعيد المنطقة إلى التوتر والعنف.

إن الأمم المتحدة هي المنبر الدولي المناسب. وإلا لماذا نحن هنا! إنها المنبر لمعالجة هذه المسائل المصيرية. خاصة وأن إسرائيل تزرع العقبة تلو العقبة في طريق عملية السلام، وتدعي السلام متجاهلة أن السلام لا يتماشى مع الاحتلال ولا مع الاستيطان. وإذا كانت إسرائيل تريد فعلا السلام، فمعروف للعالم بأجمعه أنها يجب أن تواصل عملية السلام وفق أسس مدريد وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

من المؤسف أن يقف العالم متكاثفا لإرسال رسالة إلى إسرائيل بأن ما تقوم به من أنشطة استيطانية عمل غير قانوني وباطل ولاغ ويقتضى عملية السلام، باستثناء دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن. والأسف هنا أن الدولة التي استخدمت حق النقض هي دولة راعية لعملية السلام

مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يستند إلى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وتلتزم سياسة بوليفيا الخارجية ببناء مجتمع دولي سلمي وعادل يقوم على الصداقة والتعاون. وتؤيد بوليفيا، انسجاما مع هذه المبادئ، عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وتأمل حكومتني، بروح من الأخوة أن يتوصل الطرفان المعنيان بالعملية المشار إليهما في القرار المعتمد توا إلى اتفاقات تخدم مصالح جميع الأطراف المعنية وتمكن من إقامة سلم عادل ودائم. ولهذا الغرض، من الضروري تهيئة الظروف التي تولد الثقة المتبادلة والمناخ السليم للمفاوضات، على أساس الاتفاقات المبرمة، وضرورة إيجاد حل دائم لأخطر المشاكل الموروثة عن الماضي. ويجب أن يكون القانون الدولي والتفاوض هما الأدوات المستخدمتين لضمان أن تسود العدالة مرة أخرى.

السيد فاوولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر كندا بحزن عميق وصدمة كبيرة إزاء الهجوم على أطفال المدارس الإسرائيليين الأبرياء اليوم في الأردن، ونقدم نحن أيضا تعازينا إلى أسرهم. ولا يجب أن يسمح لمثل هذه الأعمال البغيضة من العنف بأن تجرف عملية السلام عن مسارها. ونعتقد أن صون عملية السلام الجارية عمل جوهري، ونتعشم أن يقوم الطرفان باستئناف المفاوضات قريبا من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل، يقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣).

لقد صوتت كندا مؤيدة القرار الذي اعتمد توا. ولكننا نسجل أن كلا من الطرفين المشاركين في اتفاقات السلام تقع عليهما التزامات محددة، وكنا نفضل رؤية تلك الحقيقة منعكسة بالكامل في القرار.

وكما ذكرت كندا في بيانها في ٦ آذار/مارس أمام مجلس الأمن، إن بناء سلام دائم يتطلب أن تمتنع جميع الأطراف عن الأعمال الانفرادية التي قد تخل بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي. وفي هذا المضمار، ترى كندا أن قرار الحكومة الإسرائيلية ببدء بناء مستوطنة إسرائيلية في هار حوما/ جبل أبو غنيم يقوض الثقة التي تشكل أساس عملية السلام. وترى كندا أن الأنشطة الاستيطانية انتهاك للقانون الدولي وضارة بعملية السلام.

السيد القدوة (فلسطين): بودي أن أعبر عن تقديرونا وشكرنا العميق لكافة الدول الأعضاء التي دعمت مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة هذا اليوم. لقد عكس ذلك إجماعاً شبه تام من قبل المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لقد تبنت هذا القرار ٥٧ دولة، بعضها لأول مرة. ونحن نود أن نشكر هؤلاء بشكل خاص. وصوت الجميع إلى جانب مشروع القرار باستثناء دولتين، وامتناع دولتين أخريين. مع العلم أن هناك عدداً كبيراً بالفعل من الدول التي لم تستطع ممارسة حقها في التصويت.

إذن، هناك إجماع دولي واضح يشمل العديد من أصدقاء إسرائيل يرسل رسالة واضحة إلى كافة الأطراف. المعنى الأول، أن على إسرائيل أن توقف بالفعل بناء مستعمرة جبل أبو غنيم، والامتناع عن كافة النشاطات الاستيطانية الأخرى. ومعناها ثانياً، أن هناك دوراً أساسياً للأمم المتحدة، وللجمعية العامة، ولمجلس الأمن، استجابة لمسؤوليات الأمم المتحدة وفقاً للميثاق، وخاصة عندما تقوم دولة عضو مثل إسرائيل بانتهاك القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية في إطار عملية السلام.

وكلنا أمل أن تدرك الحكومة الإسرائيلية المعنى الحقيقي لهذه الرسالة، وأن تمتنع بالفعل عن بناء مستعمرة جبل أبو غنيم. وبكل أسف، لقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية بالأمس أنها ستمضي في خطة بناء المستعمرة، وأن البناء سيبدأ بالفعل الأسبوع القادم. وإذا تم هذا، فسوف يكون تحدياً آخر لإرادة الجمعية العامة واحتقاراً جديداً لموقف المجتمع الدولي. وسيؤكد مرة أخرى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تخفي عدم امتثالها للقانون الدولي ورفضها لقرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة.

لدينا الآن فرصة جديدة متمثلة في قرار الجمعية العامة هذه. ونأمل أن تقود هذه الفرصة إلى النتائج المطلوبة لتجنب جميعا المشاكل والمواجهة، ولنعود مرة أخرى لنمضي سوياً في بناء عملية السلام. ولكن علينا أن نقول بوضوح إنه في حالة رفض إسرائيل لهذه الفرصة الجديدة، وفي حالة بدء تنفيذ مستعمرة أبو غنيم، فإننا سوف نعود مرة أخرى إلى مجلس الأمن. لن نخفي، ولن نتوقف عن المطالبة بمطالب شعبنا العادلة، مسلحين هذه

وبذلت جهوداً مشكورة طوال السنوات الخمس الماضية من أجل السلام، مما يعطي إسرائيل إشارة خضراء لمتابعة أنشطتها الاستيطانية.

إننا نأمل من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في مثل هذه المواقف لدفع عملية السلام، آخذة بعين الاعتبار أن هذا الموقف الدولي الساقط ضد الاستيطان هو أمر يسجل تاريخياً.

إن سوريا تريد السلام المبني على العدل والشمولية، والمبني على تحقيق الكرامة الإنسانية، لا محاولات الإذلال والاستيطان والاحتلال. سوريا تريد متابعة عملية السلام من النقطة التي توقفت عندها في عهد الحكومة الإسرائيلية السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا الذي يرغب في إثارة نقطة نظامية.

السيد ولد سيد أحمد (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يستطع وفد بلدي لأسباب فنية أن يشارك في التصويت على القرار ٢٢٣/٥١ الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو. ولو استطاع لصوت لصالح القرار الذي شارك بلدي في تقديمه بالفعل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فانواتو الذي يرغب في إثارة نقطة نظامية.

السيد رافو - أكبي (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لم يستطع وفد بلدي أن يشارك في التصويت لأسباب تتعلق بالمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أننا لم ندفع المتأخرات علينا لميزانية المنظمة. ولو تمكنا من التصويت، لأيدنا القرار مثلما أيدنا القرارات السابقة المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

لقد شعرنا بالجزع والحزن، مرة أخرى لسقوط أرواح مدنية بريئة من جراء عمل من أعمال العنف الطائش قام به شخص مضلل. ونتقدم بأخلص التعازي للأسر المنكوبة وكذلك لحكومة إسرائيل وشعبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأردن ليثير نقطة نظامية.

الأمير زيد راعد (الأردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إشارة الى الأحداث التي وقعت صباح اليوم، أود أن أعرب، نيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، عن حزننا البالغ للمأساة الرهيبة التي راح ضحيتها مجموعة من الأطفال الاسرائيليين على الحدود الأردنية الاسرائيلية. وقد استنكرت حكومتي استنكاراً مطلقاً هذا العمل الإجرامي - وهو عمل ارتكبه فرد لأسباب غير معروفة حتى الآن، وقد صدم وكدر ضمائرنا جميعاً. وحكومة الأردن، بالطبع، عبرت عن تعازيها القلبية للأسر الضحايا الصغيرات وكذلك عن أطيح تمنياتها للفتيات المصابات بالشفاء العاجل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البندين ٣٣ و ٣٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

المرة، وهذا هو الفرق الأساسي، بقرار الجمعية العامة، وبشبه الإجماع الذي أبداه المجتمع الدولي هذا اليوم.

ونأمل في مثل هذه الحالة أن يتمكن مجلس الأمن من تحقيق الإجماع. ومن القيام بواجباته. لأن ذلك سوف يكون الأمل الأخير لفرض واقع يمنع الانفجار ويحافظ على إمكانية تحقيق السلام.

أكرر شكرنا وتقديرنا لجميع الدول التي دعمت قرار اليوم والموقف العادل الذي تضمنه وذلك بكافة الأشكال التي تم فيها هذا الدعم.

أخيراً، أود أن أقول إننا أيضاً لا يمكن إلا أن نكون ضد ما حدث اليوم في وادي الأردن. إن التزاماتنا السياسية واضحة تماماً، ولكن المطلوب هو أن نعمل جميعاً على إنهاء كل الظواهر السلبية والسيئة ومن أجل إقامة السلام العادل، العادل القائم على الاتفاقات المعقودة وعلى القانون الدولي. لنعمل جميعاً على بناء ذلك السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هولندا ليثير نقطة نظامية.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما كنت لأطلب الكلمة مرة أخرى نيابة عن الاتحاد الأوروبي لولا حادث إطلاق النار المظلي الذي حدث اليوم على الحدود بين إسرائيل والأردن، والذي قتلت فيه ست تلميذات إسرائيليات ومدرستهن وأصيبت ست فتيات أخريات بجراح.